العرب
الخميس 2020/04/02
السنة 42 العدد 11665

الشركات الخليجية في تقاطع نيران الأزمات العالمية

فشل محادثات أوبك يضع البورصة وشركات التأمين بين فكي أسعار النفط وكورونا

وقعت بورصات وشركات التأمين الخليجية في مفترق نيران الأزمات العالمية حيث يواصل انهيار أسعار النفط التأثير على اقتصاداتها المعتمدة بشدة على عوائد الطاقة نظرا لما سببته الفجوة في الأسعار لهوة كبيرة في التوازنات المالية وفي ظل عدم توصل أوبك إلى اتفاق في وقت تعاني فيه أغلب الدول من تداعيات وباء كورونا.

حرب الأسعار تهدد الاقتصاد

واشنطن - يواصل تهاوي أسعار النفط في تقويض أنشطة بورصات الخليج وامتد الضرر إلى شركات التأمين ما جعل اقتصادات دول الخليج بين فكي كماشة مكافحة تراجع إيرادات النفط ومواجهة تداعيات كورونا في ظل عدم توصل المحادثة بين عمالقة النفط إلى حل ينهي حرب الأسعار.

وتراجعت أغلب بورصات الشرق الأوسط الأربعاء، إذ قادت دبي الخسائر بعد تضررها من تهاوي أسعار النفط واحتمالات ركود عالمي عميق بسبب جائحة فايروس كورونا.

وانخفض برميل برنت 1.45 دولار بما يوازي نحو 5.5 في المئة إلى 24.90 دولار بحلول الساعة 08:03 بتوقيت غرينتش، حيث تتنامى المخاوف من زيادة المعروض بعد تقرير أظهر زيادة كبيرة في المخزونات الأميركية واتساع الانشقاق داخل أوبك.

> هبوط كبير في مؤشرات بورصات الخليج وتراجع التصنيف الائتماني لشركات التأمين في أعقاب تهاوي أسعار النفط وكورونا

والاثنين، نزلت الأسعار إلى 21.65 دولار، وهو أدنى مستوى منذ 2002، وفقد خام القياس العالمي 66 في المئة من قيمته في الأشهر الثلاثة الأولى من 2020، ليتكبد أكبر خسارة فصلية على الإطلاق.

ونزل مؤشر أسهم دبي الرئيسي 2.9 في المئة، متأثرا بتراجع خمسة في المئة لسهم بنك دبي الإسلامي وهبوط 4.6 في المئة في سهم بنك الإمارات – دبي الوطني.

وارتفع المؤشر بنحو 0.3 في المئة في أبوظبي في جلسة متقلبة وزاد سهم اتصالات بحوالي 1.7 في المئة وصعد سهم بنك أبوظبي الأول بنسبة 1 في المئة.

و سجلت الإمارات 664 حالة إصابة بفايروس كورونا وست وفيات، في حين فاق إجمالي عدد الإصابات في دول الخليج العربية الست الأربعة آلاف، مع تسجيل 23 وفاة.

وقالت وزارة داخلية الإمارات الثلاثاء إن البلاد ألغت نظاما يتيح للأفراد الحصول على تصاريح للتحرك خلال حظر التجول الليلي المفروض مؤقتا سعيا لمنع انتشار العدوى.

وانخفض المؤشر القطري 0.2 في المئة. ونزل سهم قطر للوقود واحدا في المئة وفقد سهم مصرف قطر الإسلامي 1.8 في المئة.

وحد من خسائر المؤشر القطري سهم بنك قطر الوطني، أكبر بنوك الخليج، الذي زاد 1.3 في المئة.

وصعد مؤشر البورصة السعودية واحدا في المئة بقيادة صعود 1.5 في المئة لسهم عملاق النفط أرامكو السعودية وقفزة 4.7 في المئة لسهم بنك الرياض.

ووافقت حكومة السعودية الثلاثاء في اجتماع افتراضي على إدراج أصول حكومية من المقرر خصخصتها بالبورصة بعد طرح عام أولي.

ويعد برنامج الخصخصة أحد مكونات "رؤية 2030"، وهي حزمة إصلاحات يقودها ولي العهد محمد بن سلمان وتهدف إلى الحد من اعتماد الاقتصاد على النفط وخلق فرص العمل للشبان السعوديين.

وخارج منطقة الخليج، فقد مؤشر الأسهم القيادية في مصر نحو 1.8 في المئة، إذ ساد التراجع أغلب أسهمه.

ومما ضغط على المؤشر، هبوط سهم البنك التجاري الدولي 1.3 في المئة في حين تهاوى سهم جهينة للصناعات الغذائية بنحو 8.5 في المئة.

وسجلت مستويات إغلاق مؤشرات أسواق الأسهم العربية الأربعاء:

* السعودية: صعد المؤشر واحدا في المئة إلى 6569 نقطة.
* أبوظبي: ارتفع المؤشر 0.3 في المئة إلى 3745 نقطة.
* دبي: انخفض المؤشر 2.9 في المئة إلى 1721 نقطة.
* قطر:نزل المؤشر 0.2 في المئة إلى 8195 نقطة.
* مصر: هبط المؤشر 1.8 في المئة إلى 9425 نقطة.
* البحرين: تراجع المؤشر 0.7 في المئة إلى 1341 نقطة.
* سلطنة عمان: فقد المؤشر 0.7 في المئة ليبلغ 3425 نقطة.
* الكويت: خسر المؤشر 1.7 في المئة مسجلا 5109 نقاط.

وتواجه أسواق النفط ضغوطا متزامنة من تفشي الوباء ومن حرب أسعار بين السعودية وروسيا بعد أن أخفقت أوبك ودول أخرى منتجة للنفط في التوافق على خفض أكبر للإنتاج لدعم أسعار الخام منذ أوائل مارس الماضي.

وامتدت أضرار حرب الأسعار إلى شركات التأمين الخليجية حيث شهدت تراجعا في تصنيفها الائتماني مما يهدد استقرارها المالي ونسق أرباحها.

وقالت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني الأربعاء إن تداعيات جائحة كورونا وتراجع أسعار النفط تهدد أرباح شركات التأمين في منطقة الخليج، مما قد يؤدي إلى اتخاذ إجراءات سلبية على صعيد التصنيف الائتماني للشركات.

وأضافت ستاندرد آند بورز في تقرير "تستفيد معظم شركات التأمين التي نصنفها في منطقة مجلس التعاون الخليجي من مصدات رأس مال قوية وينبغي أن تكون قادرة على استيعاب المطالبات المرتبطة بكوفيد- 19 وتقلب سوق رأس المال".

وتابعت وكالة التصنيف الائتماني "لكن التراجع الكبير في أسواق الأسهم واتساع الفارق في عائدات السندات والتراجع المستمر في أسعار العقارات ستلحق الضرر بأرباح ومصدات رأس المال لدى شركات التأمين ذات الانكشاف الملموس على هذه الفئات من الأصول".

وأضافت ستاندرد آند بورز أن التقلب المستمر في السوق هو السبب الأكثر ترجيحا لتدهور أوضاع الائتمان لدى شركات التأمين وقد يؤدي إلى اتخاذ إجراءات سلبية على صعيد التصنيف الائتماني لهذه الشركات.

وستراقب الوكالة عن كثب تأثير الوباء على أنشطة شركات التأمين ووضع المخاطر المالية التي تواجهها.

وقالت إن الكثير من شركات التأمين، خاصة في الإمارات والكويت وقطر، لا يزال لديها انكشاف مرتفع نسبيا على أصول عالية المخاطر.

وأضافت أن إجراءات احتواء الجائحة والانخفاض التاريخي في أسعار النفط قد يؤديان إلى "زيادة كبيرة في مشاكل السيولة أو حتى تعثر في السداد بين المؤسسات غير المالية"، وبالتالي فإنها تتوقع تباطؤا في تحصيل الأقساط مع محاولة الشركات تأجيل المدفوعات.

وتابعت الوكالة قائلة "قد يفرض هذا المزيد من الضغط على إدارة السيولة وجودة أصول شركات التأمين خلال الأشهر المقبلة".

العمل عن بعد يعزز تجربة الاقتصاد الرقمي في الإمارات

كورونا يبرهن على عصرية الاقتصاد وقدرته على تحمل المتغيرات العالمية

عززت الإمارات تجربتها في الاقتصاد الرقمي بقدرة قطاعاتها المنتجة على الاستجابة لمقتضيات الحجر الصحي وتسيير الشركات عن بعد، ما يعكس عصرية الاقتصاد وصلابته أمام الصدمات.

أبوظبي - أظهرت القطاعات الاقتصادية في الإمارات استجابة سريعة للظرفية الاستثنائية بالعمل عن بُعد عقب فرض إجراءات الحجر الصحي في محاولة للحد من عدوى فايروس كورونا، ما يزيد من حظوظ البلد في دعم تجربته في الاقتصاد الرقمي.

وكشفت التجربة عن قدرة البنية التحتية على التكيف مع التغيرات الطارئة، ما يعزز خطط الدولة لتحقيق الاقتصاد الرقمي وهو ما يدعم موقعها في مؤشر التنافسية الرقمية الدولي.

وكانت الإمارات ارتقت عام 2019 في مؤشر التنافسية الرقمية الذي يصدر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية بمدينة لوزان السويسرية، لتحتل المرتبة الـ12 بعد أن كانت في المرتبة الـ26 عام 2016.

وأقرت الإمارات العمل عن بُعد تدريجيا بالنسبة للقطاعين العام والخاص إضافة إلى وضع الترتيبات اللازمة لاعتماد التعليم عن بعد حتى نهاية العام الدراسي.

ومكنت مختلف المراحل التجريبية التي خاضتها الإمارات في اعتمادها على آليات الاقتصاد من خدمة خطط الدولة ضمن رؤية 2021 وتعزيز أفق التحول الرقمي على قواعد مستدامة.

وكان "المعهد الدولي للتنمية الإدارية" سجّل للإمارات نقاطا إيجابية في مستويات المواقف التكيفية المحكومة بطموحات تنموية تمهد الطريق أمام اكتمال مختلف مقومات الأعمال الذكية التي تتبنى الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الصناعي.

وأشار إلى أن المؤشرات الفرعية في الإمارات كالمواهب والإطار التنظيمي ورأس المال والإطار التكنولوجي ومرونة الأعمال وتكامل تكنولوجيا المعلومات، تشكّل ركائز أساسية للأداء الإيجابي والتقدم.

وسبق أن خاضت الإمارات تجارب عديدة في اتجاه رقمنة الاقتصاد وتوظيف الخبرات والموارد البشرية في العمل عن بُعد انسجاما مع خطط السلطات في وضع أسس الدوام المرن في مناسبات سابقة.

وتهدف الإمارات إلى تحقيق الرفاه الوظيفي وتحسين التوازن بين العمل والحياة الأسرية، وتجويد بيئة العمل وزيادة الإنتاجية وتقليل حالات التأخير وتوسيع مجموعة المواهب وتعزيز العلاقات الأسرية. ويجمع خبراء على أن مزايا الاقتصاد الرقمي تكمن في قدرته على تحقيق إيجابيات على مستوى الحياة المهنية بتقليل الضغط النفسي وإضافة مرونة على الدوام وتمكين الموظفين من توسيع مواهبهم في مجال الرقمنة والتكيف مع متطلبات الاقتصاد الرقمي.

كما يمكّن من توفير النفقات للموظفين والمؤسسات وتقليل الازدحام المروري وهي إحدى الإشكاليات التي يعانيها الموظفون وتعرقل نجاعة الخدمات وفق تقارير دولية.

رقمنة الاقتصاد تتحدى الأزمات

وبادرت الجهات الحكومية في الإمارات بتفعيل العمل عن بعد، لتحذو حذوها بعد ذلك مؤسسات كثيرة في تطبيق النظام الجديد للموظفين والذي يمكّنهم من القيام بمهامهم من خارج مقار العمل.

ويندرج التدريس عن بُعد ضمن الإستراتيجية الإماراتية في خلق مؤسسات رقمية ما يخدم أهدافها في تسريع الانخراط في المنظومة الرقمية للموظفين بعد إنهاء الدراسة ودخول سوق العمل.

واستبقت المؤسسات هذه الأهداف طويلة الأمد وترجمتها في التدريس عن بعد، بهدف حماية المجتمع ولإدامة ربط العمل بعجلة الإنتاج.

وتجمع العديد من جهات الاختصاص الدولية على أن أهم ما يميز سوق العمل الإماراتي والتي جعلتها الدولة واجهة إقليمية ودولية في الاستثمار والتشغيل لسلاسل الإنتاج والتوزيع، تتمثل في أنه رقمي بكفاءة وهو الأمر الذي يسهم في تخفيض النفقات التشغيلية وكلفة الأعمال.

وتؤهل الإجراءات الراهنة بشأن العمل عن بعد في القطاعين العام والخاص وبالقطاع التعليمي، الاقتصاد لتجاوز نسبة الاعتماد على آلية العمل عن بعد، لتبلغ حوالي 50 في المئة من الفرص الوظيفية خلال المرحلة القادمة.

وتهدف رؤية الإمارات 2021 الى الاعتماد على الرقمنة في في القطاع المصرفي والتأمين والتكنولوجيا وقطاع تجارة التجزئة والقطاع التعليمي والصحي، حيث أصبح ذلك قيد التنفيذ، بما يخدم خطط المدن الذكية وتوفير توازن أفضل بين العمل والحياة مع تحكم أكبر في بيئة العمل.

وبفضل جهود الدولة في رقمنة الاقتصاد سجلت الإمارات في 2019 أكبر قفزة في تصنيف مؤشر البنك الدولي لسهولة ممارسة الأعمال لتحتل المرتبة الـ11 عالميا، وتأتي قبل دول متقدمة كثيرة مثل ألمانيا واليابان وفرنسا وسويسرا وكندا وهولندا، استنادا على مؤشرات كثيرة تتعلق بالتشريعات والقوانين وإجراءات ممارسة الأعمال.

> من مزايا الاقتصاد الرقمي الحفاظ على نجاعة العمل رغم الوباء وتوفير النفقات للموظفين والمؤسسات وتقليل الازدحام المروري

وتحرص الدولة على الاستمرار في إطلاق العديد من المبادرات التي من شأنها المساهمة في تعزيز البيئة الاستثمارية وبناء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة بما ينسجم مع الأهداف الاقتصادية متوسطة وبعيدة المدى، ويحقق خطتها الإستراتيجية لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز مكانة الإمارات كوجهة جاذبة للاستثمار الأجنبي.

وتستفيد الإمارات من اقتصادها القوي لمواكبة الاحتياجات الرقمية المتنامية في كل القطاعات المصرفية والتعليمية والخدمات، وتشكل الحالة الطارئة للوباء اختبارا لجهود الحكومة في العمل على رقمنة الاقتصاد.